

الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي

نص المؤتمر الصحفي حول الإصلاحات في قانون الانتخابات البلدية والاختيارية
بيروت في 29 آذار 2010
اوتيل الريفييرا- المنارة

الزميلات والزملاء

لقد توافق مجلس الوزراء باجماع اعضائه، وبعد أكثر من ثلاثة اشهر من المناقشة، على مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية فأحاله الى مجلس النواب مطلع الشهر الجاري متضمنا اصلاحات اساسية تطل العملية الانتخابية وتضمن قدرا معقولا من الديمقراطية والحرية.

وقد تضمن المشروع المحال، لأول مرة صيغة مخففة من النسبية من شأنها تحسين التمثيل البلدي مع ضمان توفير اكثرية مقرررة للائحة التي تحصل على اعلى نسبة من الاصوات. كما تضمن المشروع تحديد كوتا تضمن تمثيل المرأة (والرجل) بنسبة 20% من المقاعد كحد ادنى، مما يساهم في الحد من الصعوبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة وتساهم في وصولها الى مواقع القرار البلدي. وهذه مطالب قديمة ناضلت في سبيل تحقيقها احزاب سياسية عدة، اضافة الى الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لسنوات طويلة.

كما اقر مجلس الوزراء السماح لموظفي الفئة الثالثة بالترشح، واعتمد صيغة مطورة لعمل هيئة الاشراف على الحملات الانتخابية تتماشى مع واقع الانتخابات البلدية. بالاضافة الى القوائم المطبوعة سلفا وهي تضمن سرية الاقتراع وتحرر الناخب من الضغط الذي يمارسه المرشحون عليه. بالاضافة الى اصلاحات اخرى اساسية جاءت في مشروع القانون المحال الى مجلس النواب.

وانطلق النقاش في اللجان النيابية المعنية حول المشروع بحضور معالي وزير الداخلية والبلديات الذي قام بتوضيح الاسباب التي دفعت مجلس الوزراء الى اقرار كل من اصلاحات الواردة في مشروع القانون، شارحا الاليات التنفيذية لكل منها. كما شارك ممثل عن الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي في جانب من النقاش في بعض اللجان، فاوصل وجهة نظر المجتمع المدني وساهم في توضيح بعض التساؤلات. وبعد مرور اكثر من اسبوعين على احواله الى المجلس النيابي، لا زال النقاش يراوح مكانه حيث ان اية من اللجان المعنية لم تتوصل الى موقف واضح ونهائي من القانون.

اننا في الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، ومن خلال مواكبتنا المباشرة لهذا المسار ومشاركتنا فيه، نعتقد بان المناقشات التي جرت في مجلس الوزراء، وفي اللجان النيابية، اتسمت بطابع جدي وبرغبة فعلية بالتوصل الى توافق على بعض الاصلاحات، واذ تلاحظ ان مجمل الفرقاء قد قاموا بطرح هواجسهم بشكل مباشر او غير مباشر، وهي في رأينا هواجس موضوعية ومشروعة في جانب منها، اذا كان القصد هو التوصل الى اجوبة مناسبة. الا ان بعضها الاخر يبدو انه طرح من اجل اطالة النقاش ومحاولة لاعاقبة التقدم على طريق الاصلاح واجراء الانتخابات البلدية في موعدها. إن الوتيرة التي عملت فيها اللجان، لا توحى بوجود ارادة حاسمة لدى النواب بالتمسك في انجاز المشروع واجراء الانتخابات في موعدها وفق الاصلاحات التي يتضمنها. وهذا ما يشكل مدعاة لقلقنا مرة اخرى.

اننا نجد في هذا الواقع ما يدعو الى الاستغراب، ذلك ان كل الكتل النيابية تتمثل في مجلس الوزراء الذي هو في حقيقة الامر مجلس نواب مصغر، وبالتالي فإن كل الكتل النيابية شاركت في المناقشات التي دارت خلال الجلسات الماراتونية. وقد خضع مشروع القانون خلال هذه الفترة الى ثلاث صيغ معدلة جاءت بناء على الاقتراحات التي تقدم بها ممثلو الكتل.

فهل كانت كل هذه المداولات في مجلس الوزراء تهدف الى اطالة الوقت للاطاحة بالاصلاحات او بالموعد القانوني للانتخابات برمتها؟ ام انها كانت مناقشات فعلية ادت حقيقة الى حلول وسط بين الكتل وبين وجهات النظر، هي التي تم اعتمادها وادخالها في مشروع القانون المحال الى مجلس النواب؟

وعلى الرغم من النقاشات التفصيلية خلال اكثر من ثلاثة اشهر، لاسيما في وسائل الاعلام، وبمشاركة واسعة من المسؤولين وممثلي المجتمع المدني، وخاصة فيما يتعلق بالصيغة التي يقترحها مشروع القانون لشكل نظام التمثيل النسبي المعتمد، لا زالت ترتفع الاصوات طارحة المزيد من التعقيدات امام الرأي العام بهدف بلبلته والتهويل عليه تمهيدا لرفضه؟ وما يقلق ان البحث لا يدور حول اي صيغ مناسبة تعتمد من النسبية، ولا حول التفاصيل الاجرائية لتطبيقها بالشكل المناسب، ال بل يطال مبدأ النسبية نفسها، وهو ما يراد من خلاله اعادة النقاش الى نقطة الصفر، ونسف الاصلاحات او اجراء الانتخابات البلدية في موعدها، او الاثنين معا.

لم يعد خافيا ان بعض الاطراف السياسية ربما لا ترغب حقا باجراء الانتخابات في موعدها ولاسباب متعددة ومختلفة، او لا يرغب بأي نوع من انواع الاصلاح مهما كان بسيطا. الا ان الاكيد حتى اليوم هو ان احدا لم يجرؤ على البوح بذلك علانية امام الرأي العام لتعارض هذه الرغبة مع المصالح الحيوية للمواطنين، ولكونها تنتهك حقوقهم السياسية في اجراء الانتخابات وفي دوريتها.

الحقيقة هي أن اساليب التسويق التي تعتمد عليها بعض الكتل النيابية، انما تكشف عن نيات مبيتة وحقيقة موقف بعضها المبني على اساس ان لا مصلحة لها باجراء الانتخابات بموعدها، في حين ان لا مصلحة لبعضها الاخر باقرار الاصلاحات كونها تهدد وجوده وتضعف قوة تأثيره وسيطرته على الناخبين.

اما المخاوف التي تطرح من هنا ومن هناك، والتي تهدف الى اقناع المواطنين بان التوافق الوطني لا زال هشاً وقد تهدده الحملات الانتخابية مما يهدد بدوره الاستقرار والسلم الاهلي، فهي ليست الا تهديداً مبطناً وسعياً الى فرض التأجيل وعض النظر عن الاصلاحات كأمر واقع. وبما ان الحجج التي تستخدم تتعلق بالاستقرار والتوافق، فان هذا التأجيل هو تأجيل سياسي يصعب تحديد آجال محددة له طالما الاوضاع السياسية تتسم دائماً بشيء من الدقة او التعقيد. وحقيقة الامر هو ان اصحاب هذا الرأي يقولون للشعب اللبناني، اذا كان هناك صراع سياسي حاد، لا يمكننا اجراء انتخابات بلدية (او اي نوع من الانتخابات)، واذا كان هناك توافق (مترجم بحكومة وحدة وطنية)، ففي هذه الحالة ايضا لا يمكننا اجراء انتخابات بلدية لان ذلك يهدد التوافق نفسه.

ان هذه المواقف، انما هي استخفاف صريح بعقول المواطنين وبقدراتهم على ممارسة حقهم الديمقراطي بشكل حضاري، ذلك ان المواطنين يتفوقون على قياداتهم السياسية في الممارسات الديمقراطية وفي قبول الاخر والاعتراف بحقوقه التي يكرسها الدستور اللبناني. وخلاصة هذه المواقف هي ان الاصلاح مستعص في لبنان، وان لا خيار امام اللبنانيين سوى خيار الاستنقاع والركود السياسي والمؤسسي بانتظار معجزة لن تأتي، وإلا فالخراب.
ايتها الزميلات ايها الزملاء

ان الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، والتي سبق لها ان اجتمعت الى دولة رئيس الحكومة ومعظم رؤساء الكتل الممثلة في مجلسي النواب والوزراء، كما التقت اكثر من ثلث الوزراء في الحكومة ومع عدد كبير من النواب من كتل نيابية مختلفة، تؤكد انها لم تسمع من احد منهم على الاطلاق كلاماً يدعو الى التأجيل، لا بل أن الاكثرية الساحقة منهم اكدت تمسكها بالاصلاحات وواجراء الانتخابات في موعدها.

لذلك، فإننا نستغرب ما نسمعه عن مناقشات اللجان النيابية والتصريحات والسجلات المتعلقة بالانتخابات البلدية في الايام الاخيرة، والتي تتناقض مع ما سمعناه في الاجتماعات المغلقة مع السادة النواب والوزراء من حرص على الاصلاح وعلى توقيت الانتخابات، وبتنا نخشى ان يكون ما سمعناه منهم لطمأنة الرأي العام فقط، في حين ان موقفهم الحقيقي في اتجاه آخر.

ان الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي تعتبر ان الفرصة لا زالت قائمة لاقرار الاصلاحات واجراء الانتخابات في مواعيدها، بما يحافظ على القانون وحقوق المواطنين، وبما يساهم في تطوير المشاركة الوطنية وتعزيز مبادئ المساواة والمحاسبة، وتجديد مؤسسات السلطة المحلية وتفعيلها على طريق التنمية والانماء المتوازن الذي يعتبر بدوره بمثابة التزام وحق دستوري. كما ان ذلك من شأنه ان يعطي مصداقية للكتل النيابية والتيارات السياسية لجهة التوافق بين الاقوال والافعال.

ان الاصلاحات الانتخابية لا يجب، وبأي حال من الاحوال، ان تخضع لاي صفقة تؤدي الى تبادل المواقف والمصالح بين الساسة والحكام، فحقوق المواطنين ليست ملكا لاحد، ولا يحق لاي كان، ومهما كانت الدوافع بان يتلاعب بها.

وفي هذا المجال، فإن الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي تنظر بارتياح الى قرار دولة رئيس مجلس النواب بدعوة هيئة المجلس ورؤساء ومقرري اللجان الى اجتماع يوم الاربعاء لتقرير مصير مشروع القانون، ذلك عملا بالنظام الداخلي للمجلس والذي يعتبر ان المهلة القصوى امام اللجان لاصدار موقف من المشروع هي خمسة عشر يوما منذ احالته عليها.

ان دعوة الرئيس تبعث بالامل مجددا كون المجلس النيابي لا يزال قادرا على اتخاذ القرار الصحيح بالجمع بين اقرار الاصلاح واجراء الانتخابات في موعدها.

ان الحملة المدنية للأصلاح الانتخابي تناشد دولة رئيس مجلس النواب بان يحيل المشروع الى الهيئة العامة دون المرور باللجان المشتركة، حيث تصبح المهل ضيقة فتطيح بالمشروع الاصلاحى ما يعنى تأجيل الانتخابات او اجرائها وفق القانون القديم، وهذا ما يعنى تهربا من المسؤولية الوطنية امام الرأي العام والمصالح السياسية والمدنية.

اننا نناشدكم يا دولة الرئيس، ان تتخذوا التدابير الكفيلة بانقاذ الاصلاحات التي وردت في المشروع المحال، كما نتمنى ان تتخذوا كافة الاجراءات التي تسهل امام الجمعية العامة اقرار مشروع القانون والانتقال فورا الى اجراء الانتخابات في الموعد المحدد.

كما نناشد السادة النواب، نواب الامة، بان ينظروا الى مصالح المواطنين، فتأمين هذه المصالح وضمان حقوقهم السياسية والمدنية هي التي تحصن السلم الاهلي والامن الداخلي والاستقرار الوطني. فالخوف ليس من الانتخابات، لا بل الخوف هو عليها وبالتالي على حقوق الانسان في لبنان.

الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي